النظام العالمي في القرن الثالث عشر: نهاية أم بداية (*)

جانيت ل. أبولغد

عالجت معظم كتابات المؤرخين الغربيين عن صعود الغرب، ذلك التطور باعتباره ظاهرةً مستقلةً عن علاقات الغرب بالثقافات العريقة الأُخرى. وفي البداية، عندما فكّرت في عِلّة ذلك أرجعتُهُ ببساطةٍ إلى الإحساس بالتفوق والتركُّز حول الذات. لكن ما لبثتُ أن صُدمتُ بأمرٍ آخر. فقد لاحظتُ أنّ الغالبية العظمى بين الباحثين الغربيين، وبخاصةٍ أولئك الذين عالجوا الظاهرة من منظورٍ شمولي، بدأوا بحوثهم بالقرن الخامس عشر (1400م) ـ تلك الحقبة التي كان فيها الشرق والغرب على حدٍّ سواء في موقعٍ مُتَدَنٍّ. وحين كانت الهياكل التنظيمية التي قامت قبل ذلك قد انهارت. وباختيار تلك اللحظة التاريخية للبدء في قصصهم عن صعود الغرب، ما كان بوسعهم إلاّ أن يكتبوا بطرائق متشابهة، عن أنّ الغرب «صعد»، صعد ظاهراً من لا شيء.

ماذا كان يمكن أن يحدث لتلك الأُقصوصة لو أنّ أولئك المؤرخين بدأوا قبل ذلك بقليل؟ بل إنّ السؤال الأكثر أهمية: ماذا كان ليحدثَ للفرضية النظرية القائلة إنّ تلك الصيغة الخاصة من الرأسمالية الغربية، كما تطورت في القرن السادس عشر في أوروبا الغربية، كانت ضروريةً، كما كانت في الغالب الشرط المُلائم للهيمنة الغربية؟ ماذا يحدث لو نظرنا إلى ذاك النظام قبل الهيمنة الأوروبية، ماذا

(*) عن Michael Adas (ed.) Islamic and European Expansion, The Forging of A Global Order. Temple Univcrsity Press 1993.

لو نظرنا في تنظيم تراكم رأس المال، والإنتاج «الصناعي»، والتجارة، والتوزيع ـ وذلك كلّه في أُفُقٍ مقارن؟ فإذا وجد الباحث اختلافاتٍ واسعة في التنظيمات الاقتصادية المبكّرة، التي حقق كُلٌّ منها حيويةً وحركية فيمكن عندها أن لا يكون مشروعاً أن ننسب الهيمنة الأوروبية المستجدة إلى «الرأسمالية» في تلك الصيغة الفريدة التي اتخذتها في أوروبا. بل قد يكون ضرورياً عندها، بدلاً من ذلك، أن نتفحَّصَ إمكانيةً لفرضيةٍ أُخرى بديلة: أنّ صعود أوروبا كان مدعوماً بشكلٍ أساسيٍّ مما تعلمته من الآخر، من الثقافات الأكثر تقدماً ـ على الأقل إلى أن استطاعت أن تتجاوز تلك الثقافات وتُخضعها فيما بعد.

القرن الثالث عشر في منظورٍ شامل: بدأتُ بدراسة التنظيم الاقتصادي للقرن الثالث عشر لكي أستطيع استكشافَ مدى صحة أسئلةٍ كتلك التي طرحتُها فيما سبق. وفي البداية، ما كان قصدي تأليف كتاب، بل إرضاء فضولي وحسْب فيما يتعلّق بهذه الأُحجية. وخلال السنوات الخمس التي أنفقْتُها ببحث تلك المسائل، ما وجدتُ كتاباً، ولا كتباً يكمل بعضُها بعضاً، ترسم صورةً شاملةً لكيفية تنظيم التجارة الدولية آنذاك. والمثير للاهتمام أنّ كلّ كتب التاريخ عن تلك الحقبة تشير عَرَضاً إلى العلاقات المتشابكة والتي كانت قائمةً بين المدن الأوروبية مع أطرافٍ بعيدة عن أوروبا في مجال التجارة. وهكذا انصرفتُ إلى استكشاف وإعادة تركيب تلك الاتصالات[1].

كان الاستنتاج الأساسي الذي توصلتُ إليه أنه في حقبةٍ سابقةٍ على الصعود الغربي في القرن السادس عشر، كان هناك نظامٌ مزدهرٌ، نظامٌ عالميٌّ للتجارة، بل ونظامٌ للتواصل الثقافي، وصل إلى ذروة تطوره في نهاية القرن الثالث عشر، وكان وقتها يجمع (وإن يكن مقصوراً في نقاطه الهامّة على ذلك الأرخبيل من المُدُن)

(1) Janet Abu-Lughod, Before Europen Hegemony: The World System A.D. 1250-1350 (New York: Oxford University Press, 1989).

وقد عرضتُ جوانب مختلفة من الكتاب في مقالاتٍ صدرت قبله أو بعده في عدة مجالاتٍ علمية أو كتبٍ مجموعة.

عدداً كبيراً من المجتمعات المتقدمة تمتد ما بين أقاصي شمال غرب أوروبا، والصين.

لقد شكّلت المائة سنة الواقعة بين 1250 و1350م نقطة تحولٍ أساسية في تاريخ العالم. إنها لحظةٌ في تلك الآماد الشاسعة، مثّلت توازناً دقيقاً بين الشرق والغرب، وكانت احتمالات اختلاله لصالح أحد القطبين متعادلة. يومها كان «الشرق الأوسط»، تلك المنطقة التي تصل مشارق البحر المتوسط بالمحيط الهندي، المجال والعمق والمحور، الذي يقوم عليه التوازُنُ بين الشرق والغرب. ولذا ما كان ممكناً آنذاك التنبُّؤ بالنتائج المحتَمَلة لأيّ تنافُسٍ بين الشرق والغرب. فلم تكن هناك ضرورةٌ تاريخيةٌ لانقلاب النظام لصالح الغرب، كما أنه لم يكن هناك ما يمنع الثقافات في الأقاليم الشرقية من أن تتحول إلى سَلَفٍ للنظام العالمي «الحديث». ولقد كانت هذه الإمكانيةُ جذابةً بالنسبة لي، كما كان نقيضُها يتمتّع بالجاذبية نفسها. صحيحٌ أنه لو تحقّق احتمالُ بقاء الشرق قوياً ومسيطراً؛ فإنَّ أشكالاً أخرى من المؤسسات كانت ستنشأ مختلفةً عن الأشكال التي تطورت تحت السيطرة الغربية؛ لكنْ ما كان هناك احتمالٌ أبداً في أن يبقى العالم جامداً لوّ أنَّ قوىً أُخرى غير غربية استلمت زمام القيادة فيه. ومن هنا فقد كان مهماً جداً الوصول إلى فهم دقيقٍ لما جرى خلال ذاك القرن الخطير (1250 ـ 1350م). خلال تلك الحقبةَ، ساد نظامٌ للتجارة الدولية بعيدة المدى ما بين شمال غرب أوروبا والصين، مُحدِثاً حتى في الأقاليم التي استُوعبت فيه حديثاً، ازدهاراً ومنجزات تقنية بارزة. وقد ضمّ ذاك الاقتصاد القائم على التجارة تجاراً ومنتجين على امتداد بقاعٍ شاسعةٍ من العالم، وإنْ تكن مجالات التبادل قد بقيت محدودة. كانت الموادّ الرئيسية للتبادل (وإن لم يقتصر الأمر عليها) ذات أصولٍ زراعية (وعلى الخصوص: التوابل). لكنّ التبادل في المَدَيات القصيرة شمل أيضاً منتجاتٍ مصنَّعة كانت أساسيةً بصورةٍ تبعثُ على الدهشة. وفي الواقع، يبدو محتَمَلاً أنّ التجارة البعيدة المدى ما كان ممكناً أن تزدهر وتستمرّ دون أن تشمل موادّ مصنَّعة ثقيلة نسبياً مثل النسيج والأسلحة. ذلك أنّ إنتاج سِلع المواد الأولية والمصنّعة ما كان ضرورياً من أجل إشباع الحاجات المحلية وحسب، بل كان

لازماً أيضاً لأغراض التصدير. ومن ناحيةٍ أُخرى فإنّ التجارة البعيدة المدى ضمّت معاً مجموعاتٍ واسعةً ومختلفةً من التجار في النقاط المختلفة على طول الطرق، لأنَّ المسافات مقيسةً بالزمان، كانت تمتدُّ أسابيع وشهوراً في أكثر الحالات، وكان الأمر يحتاج إلى سنوات لتكتمل دورات الذهاب والإياب. وما كان ضرورياً للتجار المشاركين في التجارة الدولية أن يتكلموا اللغات نفسها، أو أن يتعاملوا بالعملات نفسها. (لكنْ على الرغم من هذا الاختلاف الشديد) كانت البضائع تُنقَلُ وتُتَبادَلُ، والأسعار تُحدّد ويجري الاتفاق على سعر الصرف، وتُبْرَمُ العقود، وتُعطى القروض وتُنشأ الشركات. ويبدو أنّ الوثائق كانت تُتَبادلُ، والاتفاقات تظلُّ محترمة. وما كانت شبكات التبادُل (من حيث الموادّ) بالغة الاتّساع، كما أنّ عدد المشاركين في التجارة من أبناء المجتمعات كانوا قلّةً ضئيلة. إنّ العمل التجاريّ ما كان يشكّل غير نسبةٍ ضئيلةٍ من الإنتاج العامّ للمجتمعات. لكنْ مع ذلك، فإنّ درجة التبادل والإسهام المجتمعي للتجارة في مطلع العصور الحديثة (ما بعد القرن السادس عشر) ما كانا أكبر بشكلٍ ملحوظ مما كان عليه الحال في العصور الوسطى المتأخرة. كما أنّ تكنولوجيا الإنتاج في القرن السادس عشر ما كانت أكثر تطوراً من مثيلتها في القرن الثالث عشر. فليست هناك اختراقاتٌ تكنولوجيةٌ كبرى تميّز (القرن السادس عشر عن القرن الثالث عشر) أو العصور الحديثة المبكرّة عن العصور الوسطى المتأخرة.

كان كتابي: ما قبل الهيمنة الأوروبية Before European Hegemony، نتاجاً للبحوث التي أجريتُها (طوال السنوات الخمس السالفة الذكر). وقد وصفْتُ فيه نظام التجارة العالمي في حدود العام 1300م، مُحاوِلةً أن أُوضّح كيف وإلى أيّ حدٍّ تحقق التواصُلُ على المستوى العالمي من خلال الشبكات التجارية لإنتاج السِلَع والتبادل. ولأن الإنتاج والتبادل ما كانا ـ نسبياً ـ على درجةٍ كبيرةٍ من الأهمية بالنسبة للاقتصادات الفرعية (أو المحلية)، ما انصرفتُ للدفاع عن رؤيةٍ غير واقعيةٍ لنظامٍ دوليٍّ قوي التشابك والترابط. فمن الواضح أنّ الأمر لم يكن على هذا النحوَ في القرن الثالث عشر. لكنه أيضاً ما كان على هذا النحو في القرن السادس عشر. ولهذا، فإنه إذا كان من الممكن الحديث عن نظامٍ عالميٍّ في القرن السادس عشر، فمن الممكن أيضاً

المجادلة بأنّ ذاك النظام كان موجوداً قبل ثلاثمائة عام من ذاك التاريخ. ومن المهمّ أن ندرك أنه ليس هناك نظامٌ شاملٌ بالمعنى الكامل، أي بمعنى أنّ كلّ عناصره تتفاعل مع بعضها البعض، بغضّ النظر عن الدور الذي تلعبه تلك العناصر في النظام وهل هو مركزيٌّ أو هامشي. فحتى في هذه الأيام، حيث يسود العالم نظامٌ شبه شامل، يربط العالم بأسره بصورةٍ لم يسبق لها مثيلٌ في التاريخ، تبقى هناك مجالاتٌ أو أنظمةٌ فرعيةٌ؛ من مثل الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وشمال الأطلسي، وحوض الباسيفيكي، والنظام الشرق أوروبي (الذي ما يزال قائماً من الناحية الوظيفية، وإن تكن أُسُسُه الأيديولوجية الاشتراكية قد تحطمت)، والصين، التي ما تزال تشكّل وحدها نظاماً قائماً. وضمن هذه المجالات الفرعية، هناك مُدُنٍ تشكّل ركائز أو مفاتيح تهيمن على النواحي والجهات المحيطة بها في مجالها الخاصّ، وإن تكن علائقها بالركائز والعُقَد في الأنظمة الفرعية الأُخرى أكثر عمقاً وحركيةً من علائقها بالمحيط الذي تسودُه. ولقد كانت هناك أيضاً في القرن الثالث عشر مجالاتٌ فرعيةٌ (تتحدد هويتها وحدودها باللغة والدين والإمبراطورية القائمة، ويُقاسُ تفاعُلُها نسْبياً بالمقياس التبادلي)، تسودُ فيها مدنٌ إمبراطوريةٌ أو محورية، وتتواصل أجزاؤها بتوسط مراكز ريفية أقلّ حركيةً من الناحية التجارية. وكان التفاعُلُ والتبادل بين تلك المدن والمراكز ـ على الرغم من محدوديته النسبية لا يختلف عن أيامنا هذه من حيث إنه يحدّد المدى والمعالم لذاك النظام. فعوضاً عن الخطوط الجوية كانت الخطوط البحرية تشكّل الرابط بين المدن، كما كانت الأنهار، والطرق البرية للقوافل، التي كان بعضها مستعملاً منذ العصور القديمة. ومثل المطارات اليوم؛ فإنّ المرافىء والواحات كانت تؤدي الوظائف نفسها، من حيث التقاءُ السِلَع المختلفة، والناس، من مسافاتٍ وأماكن متباعدة. وبسبب التقنيات البدائية في مجال الاتصال والنقل، والتي ظلّت سائدةً أيضاً في الحقبة الحديثة المبكّرة، نادراً ما كانت المراكزُ الواقعة في نهايات النظام المختلفة والمتباعدة، تتمكن من التواصل المباشر. ولذا فإنّ الاتصالات كانت تُقَسَّمُ إلى بقعٍ جغرافيةٍ متقاربة نسبياً، مع عُقَدٍ ومقراتٍ متوسطة ومتناثرة ضمن الدائرة التجارية الواسعة، تخدم كمحطّات لتبادُل السِلَع التي تُنقَلُ بعدها إلى

أسواقٍ أخرى أكثر نأياً وشسوعاً. وكذلك فإنّ عالم القرن الثالث عشر ما كان تلك «القرية الشاملة» التي نعرفها اليوم، والتي تتشابه بداخلها أذواق وأهداف المستهلكين، والتي تخضع لنظامٍ عالميٍّ من تقسيم العمل يشارك فيه الجميع أو يخضعون له. فالأنظمة الفرعيّة في القرن الثالث عشر كانت تملك اكتفاءً ذاتياً لا تملكه مثيلاتُها اليوم، ولذا فقد كانت أقلّ اعتماداً في حيَواتها الخاصة على الآخرين خارج ذاك المجال، من أجل البقاء. لكنْ على الرغم من صعوبات التجارة البعيدة المدى، ووجوه الخيبة والخسائر التي كانت تحدث للمشاركين فيها؛ فالملاحَظُ أنّ التجارة تلك استمرت، وأنّ الكثير جرى نقْلُهُ عبر شبكاتها.

إنّ تحليلاً لتحركات التجارة يوصل إلى تقسيم مناطق التجارة إلى ثلاثة مداراتٍ واسعةٍ جداً؛ وذلك لغرض الدراسة. **المدار الأول**، وهو مدارٌ أوروبيٌّ غربيٌّ، ويشمل شاطىء الأطلنطي، وعدة أجزاء من شواطىء المتوسّط. **والمدار الثاني** كان مداراً شرق أوسطي، وكان يسيطر على الجسر البري عبر سهوب آسيا الوسطى، كما على الجسر البحري، بالإضافة إلى ممرٍ بريٍّ ضيّقٍ يربط شرق المتوسط بالمحيط الهندي. **والمدار الثالث**، هو مدار الشرق الأقصى، الذي يربط شبه القارة الهندية بجنوب شرق آسيا والصين من ورائها. والفارق بين هذه المدارات الثلاث أن المدار الأوروبيّ كان مداراً مستحدثاً، مضت عليه قرونٌ كان فيها ضعيف الصِلات بالنظام العالمي الذي تكون ونهض بين القرنين الثامن والحادي عشر الميلاديين. وتتفرع على هذه المدارات الثلاث الكبرى ثماني دوائر أو مجالات ملحقة، يبدو أنه كانت تجري فيها تحركاتٌ تجاريةٌ وثقافيةٌ من حجم أقلّ، كما كانت تقوم فيها أنظمةٌ سياسيةٌ متقاربة؛ وسأُحاولُ في الفقرة اللاّحقة أن أتفحص تلك المدارات ودوائرها الفرعية. لكنّ اهتمامي ينصبُّ على الخطوط والاتصالات التي تربط بينها.

المدار الأوروبي: عند منتصف القرن الثالث عشر الميلادي، كانت ثلاث عُقَدٍ أوروبية تترابط لتشكّل مداراً للتجارة والتبادل. وهي أقاليم شامپانيا Champagne وبري Brie في شرقي فرنسا الوسطى التي كانت تستضيف الأسواق الموسمية

لشامبانيا، تلك الأسواق التي كانت تنعقد أحياناً في أربع مدنٍ؛ هي: مراكز التجارة والإنتاج؛ في ترويا Troyes وبروفنس Provins، وبلدات الأسواق الصغيرة في بار سير أوب Bar-sur-Aube ولاغني Lagny. أما العقدة الثانية فهي إقليم الفلاندرز Flanders المصنّع للأنسجة، حيث أصبحت مدينة بروغس Bruges عاصمة التجارة والمال، وعلى مقربة منها مدينة غنت Ghent المركز الصناعي الرئيسي. أما العقدة الثالثة فكانت في إيطاليا، حيث يوجد المرفآن الشهيران في ناحيتين متباعدتين من نواحي شبه الجزيرة: جنوة من الجهة الغربية، والبندقية من الجهة الشرقية.

ولقد صار من المتعارف عليه ربط ازدهار المدار الأوروبي بالحروب الصليبية، التي قرّبت منذ نهاية القرن الحادي عشر غرب أوروبا إلى الشرق الأوسط، وزادت من الطلب على السِلَع التي لا توجد إلاّ في المشرق. وهذا الطلب المتزايد من ناحية ثانية، أدّى إلى زيادة الإنتاج في القارة الأوروبية، إذ جرى الاهتمام بتصنيع وإعداد المواد والسِلَع التي يمكن استعمالُها في التبادل من أجل الحصول على التوابل والقطن والأنسجة الحريرية من الشرق.

إنّ تتبّع هذه العملية يتطلّب العودة إلى الوراء من أجل وضع مقياس ممكن للنمو. ففي القرن الثاني للميلاد غطّت الامبراطورية الرومانية مساحاتٍ شاسعةً ضمّت الأقاليم المحيطة؛ للبحر المتوسط من سائر النواحي. وامتدت الامبراطورية شمالاً لتشمل بريطانيا وكل غرب أوروبا ما عدا ألمانيا. كما امتدت شرقاً لتضم بلاد الإغريق، والأناضول، والهلال الخصيب. وجنوباً لتضم شمال إفريقيا. وكانت مشارق روما وجهاتها الجنوبية عبر ممراتهما البرية والبحرية على صِلةٍ ببقية العالم القديم حتى الهند، بل وبشكلٍ غير مباشر حتى الصين. في ذلك الوقت، كان يمكن القول إنّ نظاماً عالمياً كان في مرحلة التكوّن، لكنه ما استطاع البقاء بعد سقوط روما. فقد أدّى الاتساع الهائل للامبراطورية إلى ضعفها على الحدود في عدة أماكن. إذ استطاعت القبائل الألمانية في شمال وشرق إيطاليا أن تخترق الخطوط الرومانية. ومع أنّ الرومان استطاعوا ردَّ هجمات القرن الثالث، لكنّ الموجات اللاحقة كانت صعبة المواجهة. وهكذا فإنه في القرن الخامس الميلادي تمكّنت القبائل

المهاجمة من التقدّم من جميع الجبهات بحيث سقطت وحدة الدولة أمام تلك الهجمات: هجمات الغول Gauls والوندال والقوط ولاحقاً اللومبارديين. وتلا سقوط الامبراطورية تراجع ملحوظ في سائر أنحاء أوروبا الغربية، مفتتحاً ما عُرف عند المؤرخين باسم العصور المظلمة[1] في تلك الحقب انحطت اقتصاديات القارة إلى حالة من التضاؤل والمحلية، لكن ما ينبغي التنبيه إليه هنا هو أنّ الحالة لم تكن على هذه الدرجة من السوء في جنوب القارة. فقد كانت أكثر أقاليم شبه الجزيرة الإيبيرية خاضعةً للمسلمين، وما كانت اقتصادياتها مرتبطةً بغرب القارة، بل، باقتصاديات دار الإسلام البالغة القوة والازدهار. كما أنّ أجزاء من إيطاليا ظلّت في حالة حسنة، وعلى الخصوص المدينة الساحلية، البندقية، التي استمرت في الازدهار لتبعيّتها للامبراطورية الرومانية الشرقية التي ما أمكن للقبائل أن تهزمها، فقد ظلّت البندقية حليفةً للقسطنطينية.

ومن المهم في هذا السياق أن نتذكّر أنه في القرن التاسع الميلادي، عندما كانت أوروبا قد بدأت الخروج من العصور المظلمة، كان الشرق الأوسط يبلغ ذروة ازدهاره الحضاري (في ظل الخلافة العباسية). كما كانت الصين تزدهر وتتقدّم(تحت حكم أُسرة تانغ). وكانت الحضارتان الصاعدتان تتواصلان تجارياً عن طريق الخليج الفارسي والمحيط الهندي، وهو تواصل كان مفيداً جداً للطرفين (لقد كان عصر السندباد البحّار). وكان الأمويون الذين أُسقطت أُسرتُهم في المشرق قد أعادوا تأسيس دولتهم في شبه الجزيرة الإيبيرية، مقيمين علاقات وتحالفات مع أُسَرٍ حاكمةٍ في الشمال الإفريقي. وهكذا فإن القرنين العاشر والحادي عشر، كانا في الشرق الأوسط وشبه جزيرة أيبيريا قرني تقدم اقتصادي وتكنولوجي وبشكلٍ تدريجي عهد أنماطٍ متقدّمة في العمل التجاري والإقراض والاستثمار والتنظيم. وعندما استخدم الإيطاليون لاحقاً مهاراتهم الاجتماعية والتقنية من أجل استحداث الهيكلية التنظيمية التي وحّدت

---

(1) أنظر عن تلك العصور دراسة:
Perry Anderson, Passages from Antiquity to Feudalism, London 1974, 1978.

النظام الفرعي الأوروبي؛ فإنهم كانوا قد اكتسبوا تلك المهارات من شركائهم الشرق أوسطيين[1].

التحق الأوروبيون بالنظام العالمي القائم من خلال الحروب الصليبية. وقد حدث ذلك في نهاية القرن الحادي عشر. ففي تلك الفترة فقط أخذت أسواق شامبانيا تتوسع وتمتد لتصبح مكان اللقاء للتجار الإيطاليين، الذين كانوا يستوردون السِلَع الشرقية عبر المتوسط، والتجار الفنلنديين الذين كانوا يسوّقون الأنسجة الصوفية التي كانت أوروبا تستخدمها في عملية التبادل للحصول على الحرير والتوابل من الشرق. وقد ازداد الطلب على الأنسجة الصوفية الفنلندية في المشرق من أجل استخدامها في صناعة الملابس الفاخرة. وفي عصر الحروب الصليبية المتأخرة تأسّست مستعمرات أوروبية على الشواطىء الشرقية للمتوسط، كان التجار فيها يتبادلون سِلَع الشرق والغرب في المكان نفسه. وعرفت أسواق شامبانيا حقبةً قصيرةً من الازدهار باعتبارها مواطن للقاء التجار الفنلنديين بالتجار الإيطاليين. لكن في نهاية القرن الثالث عشر فإن السفن الجنوية كانت تعبر ممر جبل طارق سائرة على شاطىء الأطلنطي في طريقها إلى ميناء بروغس بشكل مباشر. وهذا ما أدّى إلى انتقال التجارة الدولية من شامبانيا إلى تلك المدينة. واضطر ذلك البنادقة إلى القيام بالشيء نفسه. لكنهم لم يستطيعوا بلوغ منزلة الجنويين أو البيمونتيين في بروغس. وقد عنى ذلك تجاوز الشواطىء الفرنسية، فضلاً عن ضمّ بري وشامبانيا من جانب التاج الفرنسي عام 1285م فانتهت بذلك أسواقهما. وقد كان ازدهار بروغس نفسها مؤقتاً، وذلك بسبب طبيعة مرفئها غير القادر على استقبال السفن الضخمة. فسارع الإيطاليون إلى نقل مصالحهم وأموالهم التجارية إلى الميناء الأفضل في أنتورب Antwerp. وطوال تلك الحِقَب كانت السيطرة الإيطالية تزداد على الإنتاج والتوزيع لأن سفنهم هي التي كانت تنقل السِلَع عبر المتوسط.

(1) درس أبراهام أودوڤيتش الممارسات التجارية المتقدمة عند المسلمين، وتنوعات العقود عند الفقهاء، ومختلف أنواع المعاملات المالية التي تعلمها الإيطاليون منهم؛ قارن:
Abraham Udovich, Partnership and Profit in Medieval Islam. Princeton 1970.

وتدريجياً تراجع العرب عن الإبحار في المتوسط تاركين الساحة للإيطاليين من بيزا وجنوة، الذين سيطرو على تجارة أوروبا وعلى التجارة معها، وبدأ التفكير بتوسيع النظام العالمي باتجاه أقصى الشرق.

المدار الشرق أوسطي: كانت السفن التجارية الأوروبية تستخدم ثلاثة معابر ضمن الشرق الأوسط في طريقها إلى الشرق الأقصى. **أما الأول**، أي المعبر الشمالي فيمر بالقسطنطينية في طريقه إلى البحر الأسود. ومن موانىء تقع عند النهاية الشرقية للبحر الأسود، كانت البضائع تُنْقَلُ بواسطة القوافل البرية إلى الصين. أما **المعبر المتوسط** فكان على الشاطىء الفلسطيني، حيث من هناك كانت القوافل البرية تتجه نحو بغداد أو إلى رأس الخليج الفارسي للبدء بالرحلة البحرية الطويلة أو للانضمام إلى القوافل على السبيل الجنوبية عبر آسيا الوسطى. **والمعبر الجنوبي** كان عبر ميناء الإسكندرية بمصر، ومن هناك كانت القوافل تمضي عبر القاهرة إلى البحر الأحمر، ومن هناك باتجاه الشرق إلى بحر العرب والمحيط الهندي.

وتصارع الجنويون والبنادقة للسيطرة على الممرات عبر المتوسط (أما پيزا منافستهم الوحيدة فكانت قد أُزيحت في وقت مبكر). واستطاع الطرفان الوصول إلى تنسيقٍ من نوع ما في القرن الثالث عشر، وبموجبه سيطر الجنويون على المعبر الشمالي، بينما ثبَّتت البندقية احتكاراتها التجارية بما أقامته من علاقات مع الدولة المملوكية والتجار الكارمية. وكان الجنويون والبنادقة قد خسروا مقرّاتهم التجارية على شاطىء المتوسط عندما أسقط صلاح الدين (الأيوبي)، الممالك الصليبية، وأكمل المماليك تلك العملية. والواقع أنّ تلك المعابر كانت رؤوس الخطوط للأنظمة الشرق أوسطية الفرعية التي ربطت المتوسط بالشرق الأقصى. وكان الطريق الشمالي العابر لأواسط آسيا قد توحّد على مدى امتداده في القرن الثالث عشر بالذات، تحت سيطرة جنكيزخان وتحالفه القبلي الذي أقامه بين المغول والتتار. وقد مكّن ذاك التوحيد أو التأمين للطريق المستكشفين الأوروبيين، من أمثال ماركوپولو وأعمامه، من الوصول إلى الصين، كما مكّن الجنويين وتجاراً إيطاليين آخرين، أواخر القرن الثالث عشر، من إنشاء وكالاتٍ

تجارية صغيرة في بكين ومدن صينية أُخرى (كانت يومها تحت حكم أسرة يوان، أي المغول). ولا شك أنّ الاستقرار والأمن السائد على الطريق المذكورة، هما اللذان مكّنا من ازدهار التجارة وتوسعها.

أما الطرق عبر البرّ العربي فكانت أكثر تأميناً وحمايةً من تدخّلات التجار الأوروبيين. ففي فلسطين كان التجار الأوروبيون يقابلون القوافل القادمة من آسيا الوسطى أو الخليج الفارسي. لكنهم نادراً ما كانوا يتبعونها باتجاه الشرق في الطريق البحري الطويل إلى الهند، أو شبه جزيرة الملايو، أو الصين. وفي القاهرة؛ فإنّ التجار الأوروبيين كانوا يؤمرون بالتوقف نهائياً. ولم يكن مسموحاً لهم بالعبور من النيل إلى البحر الأحمر. ولذا كان عليهم أن يتعاملوا مع التجار المحليين من الكارمية، وأن يبيعوهم، بإشراف السلطان، سائر السلع التي جلبوها معهم من أوروبا أو من أجزاء أُخرى من المتوسط. كما أنهم كانوا يبتاعون منهم السلع التي يريدون العودة بها من الشرق مثل التوابل والأنسجة. وحوالي نهاية الفترة التي نعالجها، كانت العلاقات قد توثقت بين مصر والبندقية إلى حدّ الاستئثار من جانب الطرفين بالتجارة بين الغرب والهند وبعض أقاليم شرق آسيا.

النظام الأسيوي عبر المحيط الهندي: أما تجارة المحيط الهندي، فقد سبقت مصالح أوروبا واهتماماتها بآمادٍ بعيدة، وبقيت بعد اكتشاف المستكشفين الأوروبيين للعالم الجديد، بالمصادفة، أثناء بحثهم عن طريقٍ بديلةٍ للوصول إلى الهند. كان المدار الأسيوي عبر المحيط الهندي ينقسم بدوره إلى ثلاثة دوائر، تتقاطع واحدة منها فقط مع الدائرة الفرعية لجنوب الشرق الأوسط التي تربط البحر الأحمر بالخليج الفارسي مع امتداداتٍ بريةٍ على شاطىء الهند الغربي. كانت موانىء الكجرات (قرب بومباي المعاصرة)، كما كان ساحل مالابار المعروف بساحل التوابل في الجنوب غاصّةً بمستقرّات وجماعات التجار المسلمين من الشرق الأوسط، الذين خدموا كوسطاء، ونشروا ديانتهم وتجارتهم حيثما ذهبوا.

أما في الدائرة الثانية من دوائر المحيط الهندي التجارية؛ فإن التجار

المسلمين من عربٍ وفُرسٍ كانوا أقلّ ظهوراً وسيطرة. كانت تلك الدائرة تمتد على شواطىء الهند الشرقية. ويسيطر عليها تجار هنود من سكان البلاد ينتقلون شرقاً عبر الممرّات إلى ملقه Malacca وسوندا Sunda (فيما بين شبه جزيرة الملايو وما يُعرف اليوم بسومطرة وجاوه) وحتى الموانىء الصينية الواقعة في الدائرة الثالثة. وما سبق أن ذكرت فإن العرب والإيرانيين كانت مشاركتهم أقل ظهوراً، لكنهم كانوا موجودين. بيد أنّه في ذلك الوقت لم تكن هناك سفن تجارية أوروبية في المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي. أما الأوروبيون القليلون الذين غامروا بالذهاب إلى تلك النواحي (من المبشرين والتجار) فإنهم كانوا يذهبون على سفن أسيوية. وبقي الأمر على هذا النحو حتى دار فاسكو داغاما عام 1498 حول إفريقية، فظهرت السفن الأوروبية في المحيط الهندي. ثم استطاع البرتغاليون تدمير الأسطولين المصري والهندي اللذين كانا يحميان بحر العرب، عام 1516، فبدأ الأوروبيون يسيطرون، وإن بشكلٍ غير كامل، على الأساطيل التجارية الأسيوية.

في تلك الدائرة الأسيوية، كان ممر ملقه (وكخيارٍ ثانوي جداً ممر سوندا بين جنوب سومطرة وجاوه) بالغ الأهمية. فكل السفن التي كانت تُبحر بين الهند والصين، كان عليها أن تعبر أجزاء البحر الضيقة التي تفصل سومطرة عن شبه جزيرة الملايو. وكان توميه پيريس Tomé Pires التاجر البرتغالي المتميّز، والكاتب، بين أولئك الذين أبحروا في تلك النواحي في النصف الأول من القرن السادس عشر. وقد أدرك الأهمية الاستراتيجية لَمِلَقه في التجارة العالمية؛ مُلاحظاً أن «الذي يسيطر على ملقه، يضع بذلك يديه حول عنق البندقية». وأضاف إنه «لو جرى قطع كامباي Cambay (ميناء الكجرات) عن الاتجار مع ملقه، لما استطاع ميناء كامباي الاستمرار». والواقع أن ملقه صارت المحطة الرئيسية في تلك الممرات بعد سقوط سريڤيجايا. وصارت لها وظيفة مشابهة لتلك التي كانت لشامپانيا Champagne وأسواقها إذ تحوّلت إلى ملتقىً للتجار الأجانب من اتجاهات مختلفة، يتلاقون لتبادل السلع والقروض والعُملات. لكن بينما كانت أسواق شامپانيا تدين بأهميتها لعوامل سياسية؛ فإن الموانىء على ذاك المسار البحري (وسنغافورة أحدث الأمثلة على ذلك) تدين

بأهميتها لعامل الطقس. إذ كانت التجارة العالمية تتأثر باتجاهات الرياح، وتيارات المونسون monsoon المؤثرة في مجال حركات السفن. وبسبب تيارات المونسُون التي كانت تهب على فترات متقاربة، فتحول دون الحركة؛ كان على الزوارق أن تجد محطات لإقامات طويلة نسبياً، لذا فقد تحوّلت ملقه إلى مرفأ عالمي يغصُّ بالتجار من مختلف الأصقاع، وبلغت درجةً من الازدهار لا تسمح بها الظروف المحلية، والمؤسسات القائمة فيها، في العادة.

وإذا كانت سواحل الهند قد ازدهرت لغناها بالمنتجات المصنّعة جزئياً كما أن ملقه ازدهرت لأنه لم يكن للتجار خيار آخر؛ فإن الصين كانت قطباً تجارياً هائلاً بحد ذاتها. فقد كانت هناك الدائرة الفرعية البرية التي تربطها بالبحر الأسود، والدائرة الفرعية للبحر الشرقي التي تربطها بإقليم الممرات وما وراءه ـ وقد تضامَّ ذلك كلّه في شبكةٍ واحدة. ولقد كان النظام العالمي للتجارة يعمل جيداً وبدون عقبات ملحوظة، ولصالح الجميع، في القرن الثالث عشر، طالما كان طريق الصين مترابطاً وآمناً. وربما عاد سقوط النظام العالمي ذاك أواسط القرن الرابع عشر، إلى الانفصام بين الصين وآسيا الوسطى، الذي أحدثته ثورة المنغ Ming كما أذكر فيما بعد.

كانت الصين أعلى الحضارات في العالم تطوراً آنذاك، كما أنها كانت الأكثر تقدماً في التكنولوجيا والقوة البحرية. واستمر الأمر على هذا النحو حتى أواخر القرن الخامس عشر. فلم تكن تلك الإمبراطورية العظيمة «المملكة الوسطى» في نظر نفسها وحسب، بل كانت تُسهِمُ عملياً بقسطٍ وافرٍ في تجارة العالم، من خلال مياهها وبحارها وأرضها هي، وتمضي سفنها أحياناً عبر المحيط الهندي والخليج الفارسي. والمعروف أنَّ الصين كانت تملك يومها أكبر أساطيل العالم، وأكثرها تطوراً. فكان ذلك الأسطول قادراً على الدفاع عن نفسه، كما كان بوسعه أن يُرهب الخصوم بأسلحته القاذفة للنيران، وقذائفه البارودية التي تشبه المدافع الأوروبية التي ظهرت فيما بعد. وما احتاجت الصين لاستخدام قوتها كثيراً. ذلك أنَّ النظام السائد كان فعّالاً، وكان سائر الأطراف المشاركين فيه منضبطين، على عكس ما حدث في البحر المتوسط عقِبَ انهيار الإمبراطورية الرومانية. وقد

أوضح شودوري K. N. Chaudhuri هذه الحقيقة في كتابه المهمّ عن المحيط الهندي[1]. وما كانت القرصنة معدومة. لكنها لم تتفاقم إلى حدّ التحول إلى حربٍ من الجميع ضدّ الجميع، بسبب مشاركة التجار من سائر الأمم في سفنٍ واحدةٍ أحياناً، والتزام الجميع بقواعد اللعبة - إلى أن ظهر المحاربون البرتغاليون الذين حطّموا كل قواعد اللعبة، بالمصادرات وأعمال العدوان ضدّ التجار غير المسلّحين.

مصائر النظام العالمي في القرن الثالث عشر: أما والأمر على هذا النحو فهناك سؤالان يجدُرُ بنا أن نجيب عليهما: لماذا لم يستمر نظام القرن الثالث عشر؟ ولماذا «صعد» الغرب في القرن السادس عشر؟

شهد العالم في القرن الخامس عشر انكماشاً وجموداً اقتصادياً بعد ذاك الازدهار حتى منتصف القرن الرابع عشر. فقد تراجع حجم التبادل في السلع، وساءت نوعيتها، واضطربت أسعار العملات. ففي ثلاثينيات وأربعينيات القرن الرابع عشر ظهرت مشاكل في أوروبا: تراجع البنوك وإفلاس بعضها في إيطاليا (جنوة والبندقية)، وتراجع إنتاج الحبوب في شمال غرب أوروبا، واضطرابات عمالية في الفلاندرز، وتراجع الكم والنوع في إنتاج النسيج في فنلندا، والاضطرار لتصنيع الصوف الأسباني بدلاً من الصوف الإنكليزي الأفضل من حيث النوعية. كما ازدادت الحروب المحلية، وارتفعت نفقات الحماية بعد بدء انهيار نظام الضبط والأمن. ثم إنَّ أمائر الضعف والاضطراب والتراجع ظهرت أيضاً في الشرق الأوسط. فهل كانت تلك تأرجحات في سوقٍ عالميةٍ هائلة الاتساع، ما تلبث أن تنتهي ويعود الاستقرار والازدهار، أو أنها كانت ظواهر جذرية ناجمة عن ضعف مزمن في النظام؟ لا ندري تماماً! لكنّ تلك الامارات كانت ظاهرةً، عندما حلّت الكارثة في منتصف القرن الرابع عشر. فقد انتشر الطاعون في المشرق كما في المغرب، وبشكلٍ مُريعٍ، إلى حدّ تسميته **بالموت الأسود**.

---

(1) K. N. Chaudhuri, Trade and Civilisation in the Indian Ocean: An Economic History from the Rise of Islam to 1750 (Cambridge, 1985).

وليس واضحاً حتى الآن ما هي الأسباب بالضبط، وهل كانت هي نفسها في الشرق والغرب؟! وقد حاول ماكنيل McNeill في كتابه[1]: Plagues and Peoples أن يجد تعليلاً لتلك الظاهرة المُريعة استناداً إلى الطبّ الحديث، و«الوقائع» المعروفة من فتراتٍ مبكرة. يقول ماكنيل إنّ الطاعون البوبوني هذا ربما اندلع في عشرينات القرن الرابع عشر في إقليم قريبٍ من الهمالايا، وانتقلت العَدْوَى مع الفرسان المغول إلى الأنحاء الجنوبيّة من وسط الصين. وقد جمع ماكنيل أدلّةً على ذلك من الحوليات الصينية التي تحدثت عن الطاعون منذ عشرينات القرن الرابع عشر. ومن هناك انتشر المرض في السهول الشمالية لآسيا الوسطى، ونقلته جرذان السهول، فحدثت وفياتٌ بعشرات الألوف، وبخاصةٍ بين الجنود المغول. وتصبح «القصة» أكثر وضوحاً بعد المراحل الأُولى. إذ ظهرت العَدْوى في الميناء الجنوي: كفّا Caffa على البحر الأسود الذي كان المغول يحاصرونه. ونقلت الجرذان العدوى إلى السُفُن العائدة إلى البحر المتوسط. وما أن جاء منتصف القرن حتى كانت كل المستعمرات التجارية قد نالها ذلك الحريق الهائل مُحدثاً وفياتٍ كثيرةً بل إبادات. وما كانت الطواعين بالحدّة نفسها في كل الأماكن. بل إنَّ المراكز التجارية أو البلدات الواقعة على طرق التجارة نالها شُواظٌ أكبر، كما أنَّ المراكز السكانية المدينية قاست أكثر من الأرياف. وكانت للطواعين الهائلة تلك آثارها المُريعة، الاجتماعية والسياسية. فقد قللت من القوة العاملة، ومن أعداد الفلاّحين، وضربت الإقطاع في أوروبا. أما في مصر فحدث التغيير في رأس النظام السياسي. ولكنَّ ذلك الوباء ترك آثاره الأكثر جذريةً في الصين. فقد نشبت هناك ثورة الـ «منغ» الوطنية الداخلية التي أقصت المغول وأُسرتهم الحاكمة الـ «يوان» Yuan حوالي العام 1368. وأحسب أن الوباء الذي ضرب القوة العسكرية المغولية سهَّل الأمر. وصحيحٌ أنَّ الصين بذلك نفضت عن كاهلها الحكم الأجنبي، لكنَّ انفصالاً حدث بينها وبين آسيا الوسطى. ويذكر توماس بارفيلد Thomass Barfield أنَّ التوتر كان مستمراً عبر التاريخ بين الحَضَرية الصينية، والبدوية في

(1) Thomas Barfield, The Perilous Frontier. New York, 1990.

آسيا الوسطى. وما زال ذلك التوتر إلاّ بتوحيد العالَمين على يد المغول في القرن الثالث عشر.[1] وأميل أنا إلى اعتبار أن هذا الفصل الذي حدث بين العالمين خرب النظام العالمي للتجارة والذي كان قائماً منذ القرن الثالث عشر. وأدّى التغيير في النظام السياسي في الصين إلى نتيجةٍ أُخرى مهمة: ضرب البحرية الصينية. والواقع أنَّ الأسطول ما تراجع عدةً ونشاطاً إلاّ بعد حوالي الخمسة عقود. لكنَّ نقاشاً حاداً دار بين النُخَب الصينية حول فوائد الأسطول. فكان هناك من رأى الانكماش عن العالم الخارجي. بينما رأى آخرون ضرورة الاحتفاظ بقوةٍ بحريةٍ للحركة في الخارج. وكان بين هؤلاء الأميرال شنغ هو Cheng Ho قائد الأسطول منذ مطلع القرن الخامس عشر، والذي أرسل عدة قوافل بحرية عبر المحيط الهندي، فوقفت في كلّ موانئه. لكنّ تلك القوافل أُوقفت بعد العام 1430، وانتصر خصوم شنغ هو الداعين للانعزال، إذ إنَّ سفن الأُسطول وُضعت في المرافىء الصينية وفُككت أو صدئت، فاستعصت على الإصلاح. وباختفاء الأُسطول الصيني من المحيط الهندي، وبحر جنوب الصين، بقيت تلك المساحات الشاسعة بدون دفاع. فلما ظهر البرتغاليون مطلع القرن السادس عشر، وخرَّبوا قواعد اللعبة، ما وجدوا من يتصدّى لهم. وسيطر البرتغاليون ومن بعدهم البريطانيون والهولنديون على طرق التجارة في المحيط، وفرضوا الضرائب الثقيلة على بقايا السفن الهندية والعربية. ثم أنشأوا مستعمراتهم التجارية على السواحل، واستأثروا بتجارة الشرق التي كانت بيد الشرقيين حوالي الألف عام. ومن هنا فإنني أزعُمُ أنَّ الشرق «سقط» قبل أن «يصعد» الغرب، وأنَّ الأمور كانت ستختلف لو أنَّ ذاك المجال الشرقي الاستراتيجي استمرّ في القرنين الخامس عشر والسادس عشر.

أما السؤال الآخر فيبقى عُرضةً للتخمينات: لماذا «صعد» الغرب؟ هل «صعد» بسبب صيغته الخاصة للرأسمالية؟ أم أنه يدين بصعوده للاستيلاء على التجارة الشرقية، وثروات العالم الجديد، لا نعلم بالضبط، والنقاش مستمرٌّ منذ أيام كارل ماركس وماكس ڤيبر إلى أيامنا.

---

(1) Thomas Barfield, the perilous frontier. New York 1990.

وخُلاصة رأيي أنه ما كان هناك مجالٌ ثقافيٌ معينٌ مسيطرٌ في القرن الرابع عشر، من حيث تنظيم الإنتاج ونوعيته (كارل ماركس)، أو من حيث القيم الدينية والأخلاقية السائدة (ماكس ڤيبر). ومن ثم فإنَّ اتجاه النمط الغربي للسيطرة منذ القرن السادس عشر، لا يمكن استخدامه دليلاً على أنَّ الثقافة الغربية، والمؤسسات الغربية، كانت وحدها المؤهَّلة للانتصار والسواد. والواقع الذي كان في القرن الثالث عشر، أنَّ نظاماً عالمياً كان موجوداً تتجاور وتتعامل وتتفاعل فيه الثقافات والأديان والتجارات، ويشارك فيه مسيحيون وبوذيون ويهود ومسلمون وكونفوشيون، وزرادشتيون، وفِرَقٌ أُخرى. ومن الناحية الاقتصادية تجاورت وتحاورت أنماطٌ اقتصاديةٌ مختلفة: من الملكية الفردية إلى الإقطاع الغربي، إلى ملكية الدولة (الإقطاع الشرقي)، إلى الدول/الموانىء مثل البندقية وباليمبانغ وملقه.

وقد أوضحنا من قبل أنَّ القرنين الرابع عشر والخامس عشر، شهدا إعادة تشكيلٍ للاقتصاد على المستوى العالمي. وكان منتظراً أن تُضاف قوىً جديدة إلى تلك الموجودة ضمن النظام. لكنَّ الذي حدث ركودٌ من جهة، وطواعين، وانسحاب الصين من البحر ـ واكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، والعالم الجديد، والسيطرة في المحيط الهندي. وقد يكون ضرورياً لفهم النهوض الأوروبي، إدراك أنَّ قدرة الأوروبيين على الإبحار في الأطلسي، ينبغي اعتبارها في عملية الصعود تلك، أكثر أهميةً من الدوران حول إفريقية. وقد أدت رحلة كولومبس إلى انتقال محور الاهتمام عن البحر المتوسط والمحيط الهندي، تدريجياً. كما أمدّت الأُمم الأوروبية الجديدة بالذهب والفضة الضروريين لتسديد العجز في ميزان مدفوعاتها مع الشرق وتجارته من جهة؛ ولمُراكمة رأس المال الضروري للتطوير.

الأبعاد التاريخية لرؤية العالم: ما بدأ الاهتمام بالرؤى الشاملة للعالم من جانب المؤرخين إلاّ منذ زمنٍ بسيط. افتتح ذلك فرنان بروديل Fernand Braudel في كتابه: الحضارة والرأسمالية (من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر) ناقلاً الرؤى العامة تلك من «التاريخ العالمي» إلى «التاريخ

الشامل»؛ وبخاصةٍ في الجزء الثالث من كتابه[1]: رؤية العالم. وقد يمكن: إيضاح الفرق بين «التاريخ الشامل» والتاريخ العالمي بالمقارنة بين الجزء الثالث ذاك من كتاب بروديل، وكتاب أرنولد توينبي Arnold Toynbee **دراسة التاريخ**. ويسلك فيليب كورتن Philip Curtin في كتابه[2]: Cross-Cultural Trade in World History مسلك توينبي مع أنَّ اهتمامه بالتجارة كان ينبغي أن يوصِلَهُ للرؤية الشاملة تلك. وظلّ ويليام ماكنيل في: الطاعون والناس (أو والشعوب) انتقائياً مُشبهاً لكورتن؛ وإن يكن قد أدرك بشكلٍ غير مباشر وجود **نظام**. وهناك عالمان يسيران في خطّ بروديل، ويقتربانِ مما حاولتُ القيام به في كتابي السالف الذكر، هما: أريك وولف Eric Wolf: Europe and the People Without History وإيمانويل وولرستاين Emanuel Wallerstein: The Modern World System. ويُعتبر كتاب وولرستاين فاتح مرحلةٍ في هذا المجال، أعني مجال التاريخ الشامل. والرجلان ليسا مؤرّخين محترفين؛ بل إنَّ وولف أنتروبولوجي، وولرستاين يعمل في ميدان علم الاجتماع. ويسير وولرستاين على خُطى أندريه غوندر فرانك André Gunder Frank في كتابه: The Development of Underdevelopment ثم في كتابه: World Accumulation. وينهمك فرانك الآن في محاولة كتابة تاريخٍ شاملٍ للسنوات الخمسمائة الأخيرة من عمر العالم. وكتب لفتون ستاڤريانوس Lefton Stavrianos كتابه الهامّ: Global Rift. ثم كثرت الكتابات في النظام العلمي، وما عاد الأمر مقصوداً على التاريخ العالمي.

والواقع أنّ أكثر الذي كتبوا في النظام العالمي، إنما مشوا في ذلك على خطى وليام ماكنيل W. McNeil في كتابه الشهير: صعود الغرب The Rise of the West، على الأقل في بدئهم لتواريخهم بما بعد العام 1400م، أي أنَّ اهتمامهم الأساسي منصبٌ على الصعود الغربي، عوامله وعملياته. وتبقى بقية العالم ـ حتى وإن أُنصفت في المعالجة ـ في خلفية الصورة. وما كنتُ مسرورةً بهذه الطريقة في

(1) ظهر بالإنكليزية في ثلاثة أجزاء، عام 1982 ـ 1984.

(2) ظهر عام 1974.

معالجة الأمور. فما كان المؤرخون الغربيون مضطرين للبقاء أسرى عدم المعرفة. ذلك أنه في مجال الدراسات الشرق أوسطية التاريخية كان هناك كتاب مارشال هودجسون: The Venture of Islam، كما كانت هناك مجلدات تاريخ كمبردج عن بقية أجزاء العالم الإسلامي وبخاصةٍ شبه القارة الهندية. وهناك مثلاً كتاب شودوري K. N. Chandhuri عن الثقافة والتجارة في المحيط الهندي فيما قبل منتصف القرن الثامن عشر وفي شأن الصين وحضارتها ومنجزاتها هناك كتب نيدهام وألفن وشيب. وعن طريق هذه الكتب وحسب، يمكن أن نُنهي التمركز حول أوروبا من جانب المؤرخين، وندخل فعلاً في مجال كتابة التاريخ الشامل.

ولم يعد عسيراً الآن إثبات فوائد التاريخ الشامل بعد أن صار العالم «قرية واحدة». لكنْ ما وددتُ قوله أنّ الأمر كان على هذا النحو تقريباً منذ حوالي الألف عام. وإنما تغير الرؤية التي ينطلق منها المرء من الصورة التي تُرسَم للعالم.